رؤية الفكر السياسي الليبرالي والاشتراكي للديمقراطية

أ. م.د. حمير مدحان عكوش الموسوي(*)

المقدمة

أهمية موضوع البحث: تعد كلمة ديمقراطية من اكثر مفردات الفكر السياسي حضوراً في عالمنا اليوم على مستوى الابحاث والاعلام والتقارير الدولية، وهي أيضاً من اكثرها قدماً بأصولها اليونانية.

فمفهوم الديمقراطية موغل في اعماق التاريخ، لكن تطبيقاتها ومفاهيمها أختلفت عبر العصور، فكل الدول من أقصى اليمين الى اقصى اليسار تعد نفسها ديمقراطية حتى ان اعتى الديكتاتوريات في العالم واكثرها اهداراً لحقوق الانسان تمسحت بالديمقراطية وجعلتها شعاراً وعنواناً، لا بل ان بعض الدول أدخلت في أسمها الرسمي لفظ الديمقراطية وهي ابعد ما تكون عنها.

وربما لم تستغل كلمة في تاريخ الفكر السياسي بقدر ما استغلت كلمة الديمقراطية[١]، بل أصبحت قاسماً مشتركاً بين اكثر المفكرين السياسيين في محاولة بإضفاء صفة الشرعية على الافكار والمفاهيم التي يحملها كل تيار كما أصبحت اغلب الانظمة المعاصرة تنادي بتطبيق الديمقراطية وتدعي ان منهجها السياسي ديمقراطي او يقترب من المفهوم الديمقراطي للحكم وذلك في محاولة لترسيخ السلطة ولايجاد مشروعية جديدة لاضفاء الشرعية على بعض الممارسات السياسية للنظام وتحقيق القبول الجماهيري. لذا فأننا امام ظاهرة تتجلى بالعودة الى مفاهيم الفكر السياسي سواء كان الفكر السياسي الليبرالي ام الفكر السياسي الاشتراكي. من هنا تأتي أهمية موضوع البحث.

(*) الجامعة التقنية الوسطى، معهد الإدارة / الرصافة

[١] علي الدين هلال، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث، في ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص٣٦.

١. أهداف البحث:

يهدف البحث الإجابة على التساؤلات الآتية :

١. ماذا نقصد بالديمقراطية.

٢. ماهي خصائص الديمقراطية.

٣. ما موقف الفكر السياسي الليبرالي من الديمقراطية.

٤. ما موقف الفكر السياسي الاشتراكي من الديمقراطية.

٢. فرضية البحث: يسعى البحث للبرهنة على صحة الفرضية الآتية:

[ان الديمقراطية هي مبدأ عام او معيار لشرعية نظام الحكم والسلطة، وتحقيق القبول الجماهيري، وهنا لابد من العودة الى مفاهيم وادبيات الفكر السياسي سواء كان منها الفكر السياسي الليبرالي او الفكر السياسي الاشتراكي].

٣. مناهج البحث:- هناك العديد من المناهج العلمية التي يمكن توظيفها في هذا البحث كالمنهج المقارن والمنهج البنيوي الوظيفي ؛

٤. هيكلية البحث:- تم تقسيم هذا البحث على ثلاث مباحث - فضلاً عن المقدمة والخاتمة-، المبحث الأول حمل عنوان تعريف الديمقراطية وخصائصها وتناولنا في المبحث الثاني رؤية الفكر السياسي الليبرالي من الديمقراطية أما المبحث الثالث فقد كان بعنوان رؤية الفكر السياسي الماركسي من الديمقراطية.

المبحث الأول: تعريف الديمقراطية وخصائصها

أولاً : تعريف الديمقراطية :- مثلما كانت الفلسفة اختراعاً يونانياً فأن الديمقراطية كانت ابتكاراً يونانياً ايضاً، فقد أخذت مكانها في اللغة الاغريقية وانتقلت منها مثل الفلسفة الى جميع اللغات بعد ذلك، وكانت مدينة أثينا محل ميلاد الديمقراطية فقد ادت دوراً فعالاً في انماء ونضج الديمقراطية الى جانب الفلسفة ومن ابرز مظاهر الارتباط

بموطن الاختراع، ان الفلسفة اليونانية بلغت اوج ازدهارها في ظل سيادة الديمقراطية في أثينا[٢].

وتتكون كلمة ديمقراطية من كلمتين هما (Demos) اي الشعب و(Kratos) اي السلطة او حكم الشعب اي اختيار الشعب لحكومته او سيطرة الشعب على هذه الحكومة التي يختارها[٣].

لقد دخل مصطلح الديمقراطية جميع اللغات واصبح مفهوماً واضحاً وجلياً كما ان الديمقراطية اصبحت مطلباً تطمح الشعوب جميعاً الى تحقيقه لا غاية بحد ذاتها وانما وسيلة لحماية حقوق الافراد وحرياتهم اذ ان ممارسة المواطن للديمقراطية تعني ممارسته للسلطة بشكل او بآخر وتمتعه بكامل الحرية في اختيار من يمارس السلطة نيابة عنه اما حصر السلطة بيد فرد واحد او فئة قليلة من الافراد يؤدي بالضرورة الى ايذاء حرية المواطن حيناً والاعتداء عليها في احيان اخرى. بينما تكون هذه الحرية في أمان وبمنأى عن اي أذى او تعسف عندما يحكم الشعب نفسه. او ان يفسح له المجال واسعاً لاختيار من يمثل تمثيلاً حقيقياً في ممارسة السلطة باسمه ونيابة عنه مع استمرار رقابة المواطنين على اعمال وتصرفات ممثليهم في السلطة[٤].

اما اذا بحثنا في التعريفات التي جاء بها الفقهاء للديمقراطية فلا مجال لتعدادها او حصرها ولكننا نحاول تصنيفها الى مجموعات تتفق او تدور حول فكرة معينة ونتولى كلاً منها بالتحليل والمناقشة والنقد بغية الوصول الى تعريف جامع مانع لهذه الفكرة.

المجموعة الأولى:- هي المجموعة التي تركز على ان الديمقراطية مصدرها الشعب وهو التعريف الكلاسيكي للديمقراطية اي انها "حكم الشعب" وحكم الشعب نفسه بنفسه، فالسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية منبثقة من الشعب وتحكم ايضاً بأسم الشعب

---

[٢] احمد صابر حوحو، مبادئ ومعوقات الديمقراطية، مجلة الفكر ، العدد الخامس، ص٣٢٠.

[٣] موسوعة الهلال الاشتراكية، تحرير ابراهيم عامر وآخرون، مطابع دار الهلال، يوليو، ١٩٦٨، ص٢٢٧.

[٤] د.صالح جواد الكاظم، د. علي غالب العاني، الانظمة السياسية، بغداد- مطبعة دار الحكمة، ١٩٩١، ص٢٠.

والشعب بأختياره يقوم بتنصيب حكامة[٥]. وبعبارة اخرى اكثر اختصاراً يعرفها البعض انها حكومة الشعب بواسطة الشعب وهو نفس المعنى الذي قدمه رئيس الولايات المتحدة الامريكية الاسبق (ابراهيم لنكولن عام ١٨٦٣ في خطابه (ان حكومة من الشعب يختارها الشعب من اجل الشعب يجب ان لا تزول من على وجه الارض). هذه الجملة أصبحت اكثر واشهر تعريف للديمقراطية في العالم. وهذا التعريف ينطبق مع الاصل اليوناني للكلمة. وكما يصفها (بير كيليلى) انها حكم الكثرة بدلاله من القله او كما وصفها (هيرو دوت) حكم الكثرة التي يكون بيدها سلطات الحكم والادارة التي تهدف الى اقامة نظام سياسي تسوده المساواة بين افراد المجتمع مع تقرير مسؤوليات الحاكم ومعاونيه امام جمهور المواطنين بوصفهم اصحاب الحق الذي لا يجوز المساس به في مسأله ومتابعة حكامهم [٦].

ان الديمقراطية هي (احدى صور الحكم تكون السيادة فيها للشعب، حكم الشعب نفسه بنفسه، وقوامها احترام حرية المواطنين والمساواة فيما بينهم، أي ان الصفة الرئيسه في النظم الديمقراطية هي مسؤولية الحكام عن افعالهم امام المواطنين الذين يمارسون دورهم بطريقة غير مباشرة من خلال تنافس ممثليهم المنتخبين وتعاونهم).

وقد جاءت الديمقراطية المعاصرة كتتويج لصراع تاريخي مرير بين الاغلبية وهي الشعب ضد الاقلية ممثلة في الحكام المستبدين المتحالفين مع الكنيسة وطبقه النبلاء، فالديمقراطية بديلاً لكل اشكال الحكم التي سبقتها التيموقراطية، وبلوتوقراطية، وتيوقراطية، ويرى كثير من الباحثين الى ان البداية التاريخية للديمقراطية المعاصرة تعود الى الاحداث الكبرى التي عرفتها اوربا ممثلة في بروز بعض الافكار والفلسفات كفلسفة

---

[٥] احمد صابر حوحو، مصدر سابق، ص٣٢١.

[٦] غاني بودبوز، اشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منه، دراسة حالة بالمجلس الشعبي الوطني، رسالة ماجستير في علم الاجتماع- جامعة الجزائر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ٢٠٠٤-٢٠٠٥/ ص٣٦.

الانوار، وكذلك بروز الرأسمالية والليبرالية وبسبب هذه النشأة عدت البعض الديمقراطية عباره عن مذهب سياسي غربي[٧].

المجموعة الثانية:- فتعرف الديمقراطية من خلال ربطها بمفاهيم أخرى كالانتخابات بحيث يعرفها البعض بأنها عادة هي النظام السياسي الذي يتولى فيه الشعب بنفسه او بواسطة ممثليه الذي يختارهم مباشرة في انتخابات عامة، تنظم فيه القوى السياسية في شكل احزاب، وفي كل ديمقراطية يوجد دستور وافق علية الشعب بطريقة الاستفتاء الشعبي يحدد الصلاحيات بين السلطات وعلى ضوئه تسير الامور[٨].

وقد اشار (صاموئيل هينتغتون) الى ان النظام يصبح ديمقراطياً حينما يتم اختيار قادته عن طريق الانتخابات الدولية العادلة التي يتنافس من خلالها المرشحون لكسب اصوات الناخبين[٩] ومن ثم فأن هذه المجموعة تجعل من الديمقراطية نظاماً سياسياً، فهي اذن ليست نظاماً اقتصادياً او اجتماعياً بحيث يتولى دائماً الشعب السلطة، ولكن أضافت هذه المجموعة فكرة اختيار الشعب للممثلين له عن طريق الانتخابات العامة وهو بهذا قد تفادى الانتقادات التي وجهت للمجموعة الأولى والذي يركز على فكرة اجماع المواطنين والتي تعد امراً مستحيل التطبيق باعتماده على فكرة الانتخابات أضافة الى وجود دستور تتم الموافقة عليه من قبل الشعب وهذا الأخير هو الذي يمثل الاطار القانوني لممارسة الديمقراطية[١٠].

المجموعة الثالثة:- فترى بأن الديمقراطية تعني معاملة الناس جميعاً على قدم المساواة ومبدأ المساواة لا يقتضي هذا فحسب بل ان تراعي سياسة الحكومة مصالح الناس على قدم المساواة وان تأخذ اراءهم ايضاً في الحسبان على قدم المساواة، وقد اكد (مكايفر) "ان الذي يميز الديمقراطية عن غيرها من الانظمة هو مشاركة المواطنين في اختيار قادتهم

---

[٧] المنجد في اللغة العربية، بيروت، دار الشروق ط٢٠٠٠، ص٤٨٣.

[٨] احمد صابر حوحو، مصدر سابق، ص٣٢٢.

[٩] محمد احمد علي مغني، نقض الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٢، ص١٦.

[١٠] احمد صابر حوحو، مصدر سابق، ص٣٢٣.

فالديمقراطية ليست طريقة في الحكم بقدر ما هي طريقة لتحديد من سيحكم" اما "ليست" فيعرف الديمقراطية بأنها النظام السياسي الذي تتوفر فيه الفرصة دستورياً لتغيير الحكام والآلية الاجتماعية التي تتيح لأكبر عدد ممكن من المواضيع التأثير على القرارات المهمة وذلك من خلال ممارسة حقهم في الاختيار بين المتنافسين على المناصب السياسية.

اما "جيوفاني سارتوري" فيعرف الديمقراطية بأنها النظام الذي لا يسمح فيه للمرء بتنصيب نفسه حاكماً او منح نفسه حق الحاكم او الحكم بصوره مطلقة غير مقيدة[١١].

وعليه فأن الديمقراطية في حدودها العامة هي تجسيد عمل لشكل من اشكال الوعي البشري تحمل في جوهرها مفاهيم وقيم انسانية تتمثل في الحرية، العدالة، والمساواة، وهي بكل ما تحمله من هذه القيم تبقى نسبيه ولن تحقق الكمال، وهدفها الدائم ايجاد حالة من التوازنات الطبقية لتحقيق مجتمع تسودة العدالة والمساواة ادواتها تتبدل دائماً عبر التاريخ بناء على تبدل وتطور صيغها ومعطياتها الا ان ارقى ادواتها واكثرها تطوراً هو الشعب وارادته ولكون الديمقراطية هي التي تضمن سيادة القانون في سياقة التاريخي، وكذلك يمكننا القول انه اعلى مرحلة من مراحل سيادة القانون هي المرحلة التي تحقق فيها الديمقراطية (حكم الشعب) هذا الحكم الذي يمنح الشعب مجموع حرياته مثل حرية النشر، والقول، والمعتقد والتجمع والانتخاب، وادارة شؤون الدولة....الخ مع المراعاة في ذلك كله طبيعة الخصائص التاريخية للمرحلة المحددة[١٢].

من خلال كل ما سبق يمكننا القول ان لمفهوم الديمقراطية جاذبية خاصة جعلته يحظى باهتمام كبير من قبل العلماء والمفكرين لم يخضع له اي مفهوم من المفاهيم السياسية او الاقتصادية الاخرى ويأتي ذلك لما لهذا المفهوم من مساس بجميع مرافق النشاط الانساني فالديمقراطية من وجهة نظرنا تعني نظام حكم ينظم علاقة الفرد بالسلطة تحقيقاً للحقوق والحريات العامة في الدولة.

---

[١١] محمد احمد علي مغني، مصدر سابق، ص١٦ ص١٧.

[١٢] عدنان عويد، الديمقراطية بين الفكر والممارسة– الوطن العربي أنموذجاً، دمشق دار التكوين للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠٠٦، ص٩ ص١٠.

ثانياً: خصائص الديمقراطية:- تتمثل خصائص الديمقراطية بما يأتي:

١. المؤسساتية:- هي حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه من خلال مؤسسات تحدد اشكالها وطبيعتها خصوصيات المرحلة التاريخية المعاشة.... وهذا يعني ان الشعب لا يملك السلطة بشكل مباشر، بل عن طريق ممثليه ومؤسساته المتغيرة تاريخياً وان انتخاب الحكومة من الشعب دون اي تدخل او ضغط من احد يعّد في الحقيقة المؤشر الوحيد الذي يبين رضا الشعب او عدم رضاه عن سياسة حكومته، اما الذي يقرر هذا التغير ويوضح موضعه وشكله وعمقه هو الشعب أيضاً وارادته.

اما هدف التغيير هنا فهو تحقيق حالة من التوازن المستمر بين القوى الاجتماعية المتصارعة، اي تغيير اتجاهات القوى الطبقية المتصارعة وادخالها في تحالفات مؤقته تفرض طبيعة المرحلة التاريخية المحدده وخصوصيتها ومن ثم طبيعة التحالفات الطبقية نفسها ومصالحها[١٣].

فالشعب لا يمكن ان يحكم نفسه بنفسه وانما من خلال الدستور الذي يتضمن التوفيق بين صناعة السلطة والحرية فهو يضمنها في اطار عملية مقننه تضمن التوازن وعدم التجاوز بين سلطة مقيده وحرية منظمة وهي بشطريها تنصب على اسهام فاعل للأفراد في ادارة شؤونهم العامة دون تمييز ما، وتعني الاقرار بحقوق الافراد وحرياتهم وضمان الوسائل الفاعله لحماية هذه الحقوق وتعني في الاول اختيار نظام حكم يحقق هذا الاسهام وتحفظ التوازن بين الهيئات بتداول سلمي لها يعزز الدور الاول لمجموع الافراد اختيار اعضاء هذه الهيئات الحكومية[١٤].

---

[١٣] عدنان عويد، الديمقراطية بين الفكر والممارسة- الوطن العربي أنموذجاً، مصدر سابق، ص١١.

[١٤] د.ازهار عبد الكريم الشيخلي –الديمقراطية الدستورية- اوراق عراقية، بغداد مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية- العدد (١) ٢٠٠٥، ص٢٥.

٢. امتلاك الوعي: ان الديمقراطية نقيض الدكتاتورية وان الشرط الاساسي لممارستها بشكلها الامثل هو امتلاك الوعي واذا لم يتوفر الوعي الكافي لممارستها يجب على الجهات المعنية ان تسعى دائماً لخلقه عند جماهيرها[١٥].

٣. المساواة: لكي تكون الديمقراطية ناجحة في ممارستها وملائمة لخصوصيات الواقع يتطلب منا ذلك ان نفرض دائماً وبدقة متى نختار الحل الوسط ومتى نتصرف بوجهنا عنه علينا ان تتعلم كديمقراطين متى نكون متسامحين ومتى تمارس القوة فالديمقراطية بتسامحها كثيراً ما تحفر قبرها بيدها اي تتحول الى فوضى عندما لا تمتلك الشروط الكافية لممارستها[١٦].

ومن ثم فأن جوهر الديمقراطية هو ان المواطنين المتساوين في الحقوق هم مصدر شرعية الحكم اذ تحكم الاغلبية من خلال ممثلين وصلوا الى سدة الحكم عبر انتخابات عامة حره وسرية تجري بصورة دورية واضعين قوانين نابعة من رؤيتهم للتطبيق في المجتمع ومتى ما بدا للمجتمع ان هذه القوانين تحتاج إلى تغيير غيرت بطريق متعارف عليها.

وتقوم الديمقراطية على مبدأ فصل السلطات التشريعية والتنفيذية القضائية وعلى دستور فوق السلطة يقر بتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات وقدسية القضاء ويحظر الغاء النظام الديمقراطي نفسه. والديمقراطية تكفل حرية التعبير، حقوق الانسان وكرامته، وحرية التنظيم وتكوين الاحزاب والنقابات والجمعيات وحقها في المنافسة من اجل الوصول الى السلطة، وبكلمة اخرى فالديمقراطية هي ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف الى الوصول الى القرارات السياسية والذي لا يمكن الافراد ومن خلال اكتساب السلطة والحصول على الاصوات عن طريق التنافس[١٧].

---

[١٥] عدنان عويد، مصدر سابق، ص٣٢.

[١٦] نفس المصدر سابق، ص١٣.

[١٧] د. محمد الرميحي –الديمقراطية هي ما نفعله بها– الصباح العدد (٧٩٦) في ٢٨ آذار ٢٠٠٦، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، ص٦.

٤. النسبية: ان من ابرز سمات الديمقراطية هي نسبيتها، والديمقراطية كأية ظاهرة ان هي ادعت الكمال تحولت حكماً الى ديكتاتوريه، واصبحت عاجزة عن تحقيق تطورها وتقدمها واغناء جوهرها الانساني والديمقراطي الذي يعتقد بأن الذي حققته من نصر هو خاتمة المطاف لا يعتبر ديمقراطياً حقيقياً. ان الديمقراطي الحقيقي هو الذي يؤمن بأن الديمقراطية هي تحقيق دائم لتوازن القوى في المجتمع وان الذين يطالبون بديمقراطية غير مشروطة انما يطالبون بتشويه الديمقراطية نفسها وتحويلها الى فوضى، ان الديمقراطية كظاهرة غير مطلقة العدالة في جوهرها انما هي تحمل في داخلها بعض عناصر الاستبداد فطالما هي نسبية فنسبيتها تؤكد عنصر الاستبداد فيها الا انها تظل مع ذلك خير نظام انساني عرفته البشرية[١٨].

٥. وسيلة وليس غاية:- لم تكن الديمقراطية في يوم من الايام حلاً كاملاً لمشاكل مجتمع الانسان لاهي ادعت ذلك ولم تتعدّ كونها في زمن الاغريق القدامى، ولا يومنا هذا الا أطاراً ووسيلة تمهد الطريق للعمل على حل المشاكل بشكل عملي، وعقلاني، وانساني في أن واحد.

فالديمقراطية وسيلة عملية للحكم، لأنها اقرب الى طبيعة البشر الذين يتطلعون نحو المساواة لا امام الله فقط بل والقانون كذلك لأنها، تعمل على عقد وحل امور الناس لأنها من افكارهم وتمثل انعكاساً لآرائهم وهي وسيلة عقلانية لأنها لا تنبثق من منطلقات غيبية او اوامر خارجية عن الطبيعة او عن طبيعة البشر بل لأنها تأتي من وحي التجربة والخطأ ومن عقل الانسان ونتائج المجتمع تعكس رغبات هذا المجتمع بالدرجة الاولى وان كانت لا عارض قيمته المتوازنة سواء كان منبعها روحياً ام اجتماعياً[١٩].

يتضح من كل ما تقدم بأن الديمقراطية هي وسيلة وليست هدف انما الهدف هو تداول السلطة وضبط ممارستها عبر تأسيس الاحزاب السياسية من خلال قواعد

---

[١٨] عدنان عويد، مصدر سابق، ص١٤.

[١٩] كامل صالح ابو جابر، البعد السياسي والاجتماعي للديمقراطية وما زقنا الحضاري الان، المجلة العربية للعلوم السياسية العددان (٥-٦) نيسان ١٩٩٢، بغداد مطبعة الاديب البغدادية، ص٧٥.

دستورية تحكم الشعب بشرط ان تكون هذه القواعد الدستورية معبرة عن ارادة الشعب، وعليه فأن الممارسة الديمقراطية ليست مطلقة وانما نسبية ومن ثم فأن الديمقراطية تلتزم الحياد تجاه الافكار السياسية المختلفة فهي لا تنحاز الى الفكر الليبرالي ولا الى الفكر الاشتراكي وبذلك فهي تساوي بينهما عبر وسائلها وهي الانتخابات والاستفتاء من اجل احداث التغيير السياسي في الدولة.

المبحث الثاني: موقف الفكر السياسي الليبرالي من الديمقراطية

ابتداءً نعني بالليبرالية هي عبارة عن فلسفة سياسية او نظره عالمية تقوم على قيمتي الحرية والمساواة، تختلف تفسيرات الليبراليين لهذين المفهومين وينعكس ذلك على توجهاتهم، ولكن عموم الليبراليين يدعون في المجمل الى دستورية الدولة، والديمقراطية، والانتخابات النزيهة، وحقوق الانسان، وحرية الاعتقاد والسوق الحرة والملكية الخاصة. وخلال القرن الثامن عشر الميلادي او ما يعرف بعصر التنوير، تجلت الليبرالية كحركة سياسية مستقلة حتى أصبحت شائعة جداً بين الفلاسفة وعلماء الاقتصاد في العالم الغربي. ويعتبر المفكر الانكليزي (جون لوك) المؤسس لليبرالية كفلسفة مستقلة، الحرية، فقد كانت فلسفته تقول بأن للفرد حق طبيعي في الحياة، الحرية، الملكية، الخاصة ووفقاً لنظرية العقد الاجتماعي فأنه يتوجب على اية حكومة الا تضطهد أياً من هذه الحقوق الطبيعية للفرد. كان الليبراليون معارضين للفلسفة المحافظة التقليدية وسعوا الى استبدال الحكومات المطلقة بالديمقراطية الجمهورية[٢٠].

ولم تظهر الديمقراطية بالمعنى الليبرالي الا في القرن الثامن عشر اذ بشر المفكرون الاوربيون بفكرة المساواة وطالبو بحق الشعب في اختيار حكومته وفي الاشراف عليها وكان هذا المعنى مقترناً بالمطالبة بمساواة المواطنين في حق الاقتراع السري دون النظر الى اصولهم او طبقاتهم[٢١].

---

[٢٠] ويكيبيديا (الموسوعة الحرة) ar.wikipedia.org

[٢١] موسوعة الهلال الاشتراكية، مصدر سابق، ص٢٢٩.

لقد افرزت الثورة البرجوازية العديد من الشعارات ذات المضمون الديمقراطي مثل التمثيل البرلماني، حرية النشاط السياسي، حرية الفكر والصحافة وسيادة دولة القانون....الخ الا ان هذه الشعارات من حيث المبدأ العام ترتبط بالطبقة البرجوازية كطبقه مجردة بل هي نتاج جملة من التحولات الموضوعية والذاتية التي ارتبطت بها هذه الطبقة كما انها لا ترتبط بانتاج محدد فقط اي مرحلة الانتاج الرأسمالي وانما مرحلة الانتاج الرأسمالي التي حددت هذه الطبقة المتطورة من الديمقراطية تعد نفسها نتاج أو حصيلة لكل تطور عندما ناضلت الطبقة البرجوازية للوصول الى السلطة وتحقيق اهدافها الاقتصادية والسياسية والايدلوجية تطلب منها القيام بمجموعة تحولات مهمة شملت الانسان والعقل والقانون[٢٢].

والديمقراطية الليبرالية هي صورة من صور الديمقراطية التي تضع الحرية في المقام الأول وفي هذا المفهوم تعني حكومة الشعب توفير الحرية للشعب لكل فرد من أفراده لتنمية نفسه، ان الحرية هي التي تسمح لكل الامال ان تتحقق بما في ذلك الأمل في المساواة.

وفي ظل الديمقراطية الليبرالية تتمتع الحرية بحماية على مستويين: على مستوى نشاط الحكومة، وعلى مستوى علاقة الحكام بالمحكومين، فعلى مستوى النشاط الحكومي والبرلماني تقبل الديمقراطية الليبرالية ان تؤدي الحرية الى اختلاف الاراء فيما يتعلق بالمسائل العامة ويؤدي هذا الى وجود اغلبيه ومعارضه واذا كانت الاغلبية تتولى الحكم اذا تمتعت بالأغلبية في المستقبل، ومعنى ذلك ان الاغلبية تحترم رأي الاغلبية المعارضة وتمكنها من ممارسة حقوقها السياسية مثل الحصانة البرلمانية وحق التعبير عن رأيها والاشتراك باللجان البرلمانية[٢٣].

وتقوم الليبرالية على تكريس سيادة الشعب عن طريق الاقتراع العام وذلك للتعبير عن ارادة الشعب واحترام مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وان تخضع هذه السلطات للقانون من اجل ضمان الحريات الفردية وللحد من الامتيازات

---

[٢٢] عدنان عويد، مصدر سابق، ص٣٦.

[٢٣] سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٢٩.

الخاصة ورفضت ممارسة السيادة خارج المؤسسات لكي تكون هذه المؤسسات معبرة عن ارادة الشعب بأكمله.

ويظهر التقارب بين الليبرالية والديمقراطية في مسألة حرية المعارضة السياسية خصوصاً، فبدون الحريات التي تحرص عليها الليبرالية، فأن لا يمكن تشكيل معارضة حقيقية ودعايتها لنفسها وبالتالي لن تكون هناك انتخابات ذات معنى ولا حكومة منتخبة بشكل ديمقراطي نتيجة لذلك. لكن التباعد بينها يظهر من ناحية اخرى، فان الليبرالية لا تقتصر على حركة الاغلبية بل هي في الواقع تؤكد على حرية الفرد بأنواعها وتحمي بذلك الاقليات بخلاف الديمقراطية التي تعطي السلطة للشعب وبالتالي يمكن للحكومة ان تحد من حريات الفرد بحسب ظروف المجتمع وتحول نظام الحكم الى ما يدعى بالديمقراطية الليبرالية[٢٤].

ان الديمقراطية الليبرالية والتي تعد الاساس الفلسفي للديمقراطيات الغربية هي تزاوج بين فلسفتين نشأتا تاريخياً في ظروف متباينة ولكل منها جوهرها الخاص بها ونتيجة لذلك فأن عملية التزاوج هذه كأن لها مشاكلها وتناقضاتها، هاتان الفلسفتان هي الديمقراطية والليبرالية التي يسميها البعض مذهب الحريين اي انصار الحرية او التحررية والليبرالية تبلورت في القرنين السابع عشر والثامن عشر فبين حركة الاصلاح الديني والثورة الفرنسية قام المفكرون بدك أسس النظام القديم الذي يربط الامتيازات بنبالة المولد وقرن الحقوق بحيازة الارض في مواجهة ذلك اكد الليبراليون على صورة مجتمع فيه العقد الاساس القانوني لتنظيم العلاقات الاجتماعية واصبح رأس المال هو المصدر الاكثر اهمية للثروة والتمايز والربح هو الدافع الذي تصاغ العلاقات الاجتماعية لحمايته[٢٥].

---

[٢٤] ويكيبيديا (الموسوعة الحرة) ar.wikipedia.org

[٢٥] علي الدين هلال، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث، مصدر سابق، ص٣٨.

لقد نشأ صراع تاريخي مع الكنيسة التي احتكرت جميع الميادين وجعلت الحرية، المساواة التي نادت بها الديانة المسيحية الى حرية الكنيسة واتباعها وقد اتسع نطاق هيمنتها ليشمل السلطة على حركة الفكر والعلوم الكونية.

وتطور الصراع مع الكنيسة الى صراع الكنائس (حركة الاصلاح الديني) ثم مع الكنيسة كفكرة وانتهى الصراع بالفصل التاريخي لسلطة الكنيسة عن سلطة الدولة وتحرير سلطة الدولة وسلطة العقل والفكر وقد ادى هذا التحرر الى نهضة في جميع الميادين ورافق ذلك بزوغ فجر الثورة الصناعية وتبلور الفكر الاقتصادي.

وتخلقت الليبرالية في رحم النظام الرأسمالي لتسويغ حقوق الطبقة البرجوازية الصاعدة ازاء النظام القديم المتداعي واعتمدت على عدد من النظريات مثل نظرية الحقوق والحريات الطبيعية، ونظريات العقد الاجتماعي ونظريات المدرسة النفعية.

لقد قاوم الليبراليون الديمقراطية ثم استوعبوها تدريجياً حتى لم يشيروا في البداية الى ان الحريات شاملة لجميع المواطنين بل استبعدت صراحة الفئات الشعبية والنساء ولقد ولدت الليبرالية اولاً ثم "تدمقرطت" بعد ذلك اي تم توسيع دائرة الحقوق والحريات التي دافعت عنها لتشمل كل المواطنين لتصبح الديمقراطية الليبرالية نظاماً للحكم تحددت فيه السلطات وتحدد اسلوب الفصل بينهما كما تحدد اسلوب المراقبة الشعبية على ممارسة السلطة وقد ادى اتساع نطاق المشاركة وتعقيدات الحياة الصناعية ال نشوء الاحزاب والنفقات لتقود المجتمع في العملية الديمقراطية من منطلق التعدد[٢٦].

ويقول المنطق الليبرالي ان الديمقراطية تقتضي:

١. تعدد الاحزاب، لان هذا التعدد يعطي الفرصة للاختيار بين عدة برامج سياسية واجتماعية عن الاقل من الناحية النظرية.

٢. ان الديمقراطية تعني كذلك الحقوق والحريات الاساسية مثل حرية التعبير في الصحافة والاجتماع وحرية النقل ونشر التعليم والانباء، اي كل ما يقوي الرأي العام الذي يستطيع بهذه الحريات ان يسيطر فعلاً على الحكومة التي يختارها. ومن ثم فأن

[٢٦] غاني بودبو، مصدر سابق، ص٤٢.

غلاة الليبراليين من الناحية النظرية يعتقدون ان النظام الرئاسي حتى لو كان برجوازياً متعدد الاحزاب مثل الولايات المتحدة انما يناقض الديمقراطية الاصلية لان النظام الرئاسي على الرغم من انه يتم بالاقتراع السري والاستفتاء الحر الا انه يعني التفويض ومن ثم التنازل عن سيادة الشعب في مراجعة حكومته[٢٧].

لقد قامت الديمقراطية الليبرالية على افتراض اساسي وهو حرية الاختيار ونقلت مفهوم حرية المستهلك من مجال الاقتصاد الى مجال السياسة، فكلما تصورت الليبرالية نظاماً اقتصادياً يقوم على المنافسة، المستهلك فيه هو السيد الذي يختار بين السلع المتنافسة وفقاً لقوانين حرية السوق والعرض والطلب تصورت نظاماً سياسياً يقوم على حرية الاختيار بين الاحزاب والاتجاهات السياسية ووفقاً لهذا التطور فأن المجتمع اقتصادياً وسياسياً يتحرك استجابة لتفضيلات واختيارات المستهلك.

ولم يكن التزاوج بين الديمقراطية والليبرالية بالأمر اليسير بل كانت له مشاكله ذلك ان الديمقراطية تقوم فلسفياً على اساسين: الاول هو تعظيم المنافع الضرورية والثاني هو تعظيم القدرات الفردية وفي كلا منها اوجه قصور على المستوى النظري كما ان تطور الاوضاع الاقتصادية للنظام الرأسمالي جعل من تحقيقها أمر غير ممكن.

فالافتراض الاول وهو تعظيم المنافع الفردية فيعني ان الديمقراطية الليبرالية توفر للإنسان قدراً من حرية الاختيار اكبر مما ينتجه اي مجتمع غير ليبرالي ومن ثم فأنها تعظم استفادته ورضاءة عن المجتمع وانها تفعل ذلك بشكل متساويين الافراد فلكل فرد حق التمتع بهذه الحرية.

اما الافتراض الثاني للديمقراطية الليبرالية وهو تعظيم القدرات الفردية وقدرة الانسان على استخدام وتنمية ملكاته ومواهبه، صورة الانسان هنا ليست المستهلك للمنافع ولكن الانسان الفاعل المبدع المتمتع بخصائصه الانسانية التي تضمن القدرة على التفكير الرشيد وعلى التعبير عن الرأي والعواطف والمشاعر، ولم يعد الانسان هنا مستهلكاً وحسب ولم يعد مصدر سلوكه الابتعاد عن الالم والرغبة في التمتع والاستهلاك بل

[٢٧] موسوعة الهلال الاشتراكية، مصدر سابق، ص٢٣.

يصير التأكيد على جوهر الانسان كسلوك وكفعل لتحقيق الذات لكونه كائناً عاقلاً يسعى الى تحقيق هدف اجتماعي يتخطى الاستهلاك[٢٨].

والملاحظ هنا خلطاً بين الديمقراطية السياسية ووجود البرلمان قد وقع مع ان وجود البرلمان لا يعني بالضرورة تحقيق الديمقراطية بمفهومها السياسي فالبرلمان يوجد في انكلترا مثلاً عام ١٥١٧ لكن المساواة بين الرجل والمرأة في حق الانتخاب العام السري لم يتحقق الا في عام ١٩٢٩ وقد بدأت المناقشات في حقيقة الديمقراطية عندما بدأ الفكر الاشتراكي ينقد الديمقراطية البرجوازية التي تدعي مساواة المواطنين في السيطرة على الحكومة[٢٩].

النظم الديمقراطية الليبرالية قامت على عدة أسس[٣٠]

١. التعددية السياسية التي تتمثل في تعدد الاحزاب السياسية وتداول السلطة بينها.

٢. ان القرار السياسي هو ثمرة التفاعل بين كل القوى السياسية ذات العلاقة بالموضوع ويقوم على المساواة بين هذه القوى والوصول الى حل وسط.

٣. احترام مبدأ الاغلبية كأسلوب لاتخاذ القرار والحسم بين وجهات النظر المختلفة.

٤. المساواة السياسية التي تتمثل اساساً في اعطاء صوت واحد لكل مواطن.

٥. مفهوم الدولة القانونية واهم عناصرها وجود دستور يفصل بين السلطات، خضوع الحكام للقانون، انفصال الدولة عن شخص حكامها.

المبحث الثالث: موقف الفكر السياسي الماركسي من الديمقراطية

ان من اهم مذاهب الفكر الاشتراكي تتمثل بما يلي:

١. الاشتراكية الطوباوية: وهو اسم يطلق على عدد من الحركات الاشتراكية التي ظهرت في اوربا مطلع القرن التاسع عشر للميلاد، وتدعو الى بناء مجتمع انساني سعيد يقوم على الملكية الجماعية والتساوي في توزيع المنتجات والعمل الالزامي لكل

---

[٢٨] علي الدين هلال، مصدر سابق، ص٣٩.

[٢٩] موسوعة الهلال الاشتراكي، مصدر سابق، ص٢٢٩.

[٣٠] علي الدين هلال، مصدر سابق، ص٤٠.

اعضاء المجتمع ومن اقطاب هذه الحركات (روبرت اوين في انكلترا وسان سيمون وفورية في فرنسا).

٢. الاشتراكية العلمية (الماركسية): تناولت الماركسية الاشتراكية ليس على المستوى القيمي، بل على مستوى العلوم الاقتصادية والاجتماعية وطبقاً لمنهجها المادي الجدلي والمادي التاريخي الذي هو محصلة تطبيق الاول على التاريخ، ومضمون الاخير ان البنية الفوقية مجرد عاكس للتطور الجدلي الحادث في البنية التحتية، وهو ما يعبر عن نفسه في صورة صراع طبقي.

٣. الاشتراكية الفابية: الفابية هي جمعية انكليزية انشئت في عام ١٨٨٤، سعى اعضاؤها الى نشر مبادئ الاشتراكية بالوسائل السلمية ومن اعلامها (جورج برنادشو) وقد اطلق عليها اسم الفابية نسبة الى القائد الروماني (فابيوس)[٣١].

لقد ظلت الديمقراطية الليبرالية في العصور الحديثة سائدة بمفردها قرابة قرن ونصف حتى ان المفكرين يعدونها المفهوم الوحيد للديمقراطية ولكن منذ ان أثر الفكر الماركسي في النظام السياسي ظهر مفهوم للديمقراطية هو الديمقراطية الاشتراكية[٣٢].

ففي منتصف القرن التاسع عشر قام كل من كارل ماركس وانجلز بطرح شعار (ديكتاتورية البروليتارية) هادفين من وراء ذلك الى تحميل الطبقة العاملة أنذاك رسالتها التاريخية من اجل تحرير البشرية من كل عوامل القهر والاستلاب والاغتراب التي سادت العلاقات الاجتماعية في تلك الفترة الطويلة من تاريخ الرأسمالية وذلك على اعتبار انها الطبقة الاكثر ثورية من غيرها بسبب وقوع فعليّ الاغتراب والاستلاب عليها ثم لكونها هي الاكثر عدداً وقوة ايضاً يضاف الى ذلك انها الاكثر وعياً من بقية الجماهير الكادحة الاخرى بسبب تعاملها مع التكنولوجيا، فالطبقة العاملة في ثورتها ضد الطبقة الرأسمالية لن تخسر سوى بؤسها وفقرها الا ان الذي حدث كان على العكس مما

---

[٣١] د.صبري محمد خليل خيري، الفكر الاشتراكي: مذاهبة والمواقف المتعددة منه في Sabri.m.kualil@hotmail.com

[٣٢] سعاد الشرقاوي، مصدر سابق، ص١٣.

تصوره ماركس وانجللز، فالطبقة العاملة لم تستطع ان تتحمل مسؤوليتها التاريخية تلك[٣٣].

فالفكر الاشتراكي يرى ان الديمقراطية هي التي تضع حقوق المواطنين في الاقتراع العام والسري المباشر اي الديمقراطية السياسية الى جانب ضرورة الغاء الاستغلال والتأميم الشامل لوسائل الانتاج حتى لا تصبح الديمقراطية مجرد ديمقراطية مناسبات اي لا تتم الإ كل، ربع او خمس سنوات.

فالفكر الاشتراكي يرى ان الغاء الاستغلال يحقق المساواة الحقيقية التي بدونها تصبح المساواة امام القانون، وفي الحقوق مجرد مساواة شكلية وان الديمقراطية الاشتراكية تعني بعد التأميم والغاء الاستغلال وتحقيق التقدم الاجتماعي تعميق الديمقراطية ذاتها فلا تصبح مجرد ديمقراطيات مناسبة، بل ان المواطنين المنتخبين من أن تنعدم فرص (ممارستهم) للديمقراطية فلا ينتخب المواطن نائبه في البرلمان فقط بل لابد ان يمارس الديمقراطية في مناسبات متعددة كأنتخابات نائبة في مجمل الادارة اذ كان عاملاً او نائبه في لجان الحزب اذ كان عضواً كلما تعددت ممارسة الديمقراطية فأن المواطن يمارس حريته في الاختيار في مجالات عديدة ليست عامة فقط بل وخاصة وشخصية[٣٤].

وعليه فأن دعاة الفكر الاشتراكي يقومون على نقل مركز الثقل في ممارسة الديمقراطية الى الجماهير الكادحة بالذات، فالديمقراطية في صيغتها هذه تهدف الى جعل الجماهير كلها تستفيد من كافة الامكانات المتاحة للدولة من مؤسسات وقاعات اجتماعات ومراكز ثقافية ومطابع....الخ غايتها في ذلك تحرير هذه الجماهير من الظلم والجهل وكل علاقات التحالف التي تعرقل طريقتها وتقدمها فهذا لينين يحدد في كتابة (مشروع برنامج حزين) التطورات التي يجب ان تطبق في مجال التحولات الديمقراطية اذ يطالب:

١. الحق الانتخابي العام.
٢. التعليم العام المدني والمجاني والالزامي.

---

[٣٣] عدنان عويد، مصدر سابق، ص٤٦.

[٣٤] موسوعة الهلال الاشتراكية، مصدر سابق، ص٢٣١.

٣. حرية شخصية وسكن للمواطنين.

٤. حرية الاعتقاد والاجتماع والكلام.

٥. حرية الانتقال والعمل.

٦. المساواة التامة في الحقوق بين جميع المواطنين

٧. اعادة النظر في جميع القوانين المدنية.

٨. اقامة المساواة التامة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات.

وعليه فإن الاشتراكيين في رؤيتهم للديمقراطية حسب هذه المعطيات تبدو لنا انها صيغه من صيغ الحكم يمكن عبرها تحقيق جملة من الشروط المادية والروحية الكفيلة بسعادة الانسان وسبل ابداعه وهي النظام الذي يشعر الانسان من خلاله بأنه استطاع ان يحقق عودته من غربته التي ضاع فيها مئات السنين في القهر والظلم والعذاب الى انسانيته اي العودة من استلاب الذات الانسانية.

بكلمة اخرى ان الديمقراطية الاشتراكية هي صيغة من الحكم يتحقق فيها حكم الاغلبية المستغلة ضد الاقلية المستغَلة الا ان هذه الطبقة لا تعطي مرة واحدة وفي مدة زمنية محددة بل على العكس تماماً انها صيرورة دائماً تتطلب نضالاً مستمراً[٣٥].

ان جوهر النظرية الماركسية بخصوص الدولة هو انها تعبير عن سيطرة طبقة أو طبقات اجتماعية على سائر الطبقات الاخرى فهي تتابع الصراع الطبقي في المجتمع ومحصلته نشأت في التاريخ بانقسام المجتمع الى طبقات وظهور الملكية الفردية وسوف تنتهي وتزول بانتهاء هذه الظاهرة. ففي المجتمع الشيوعي تزول الطبقات وتزول معها الدولة وتحل محلها إدارة الاشياء.

الدولة اذن بحكم التعريف هي اداة قهر ومن ثم فأن كل الدول هي ذات طابع ديكتاتوري وغير ديمقراطي الدولة اذن هي تعبير عن الصراع بين الطبقات والسلطة السياسية تكون دائماً تمثيلاً لدكتاتورية طبقة اجتماعية ضد بقية الطبقات الاخرى وسلاح الطبقة السائدة في المحافظة على الوضع القائم الذي يكرس مصالحها، الدولة

[٣٥] عدنان عويد، مصدر سابق، ص ٤٤.

بهذا المعنى تكون اداة قسر واكراه تعكس مصالح الطبقة او الطبقات المسيطرة في مرحلة تاريخية معينة لقد اكد ماركس في نظريته العامة للمجتمع ماهية الإنسان تكمن في جانبه الاجتماعي دون سياسي لذلك رفض ما ذهب اليه (هيغل) ان الدول تجسيد سام للعقل يسمو عن الحياة الاجتماعية ويستقل عنها ورأى ان المجتمع المدني هو القاعد الحقيقية للدولة وليس العكس[٣٦].

وفي كتابة "الحرب الاهلية" لسنة ١٨٧١ وضع ماركس الدولة بأنها لا تمتص دماء الشعب ويمثل الحكام سلطة مستقلة عن الشعب ومسخرة لخدمة مصالح طبقة معينة، وعلية فالماركسيون يرفضون النظرة البرجوازية التي تتحدث عن الديمقراطية (بشكل عام) بكونها شيئاً فوق الطبقات وانها تعني نفس الشئ بالنسبة للبرجوازية البروليتارية.

والفكر الليني الستاليني يصف ديكتاتورية البروليتارية بأنها مرحلة لاتعرف الديمقراطية الكاملة او ديمقراطية الجميع بل هي ديمقراطية البروليتارية او ديكتاتورية ضد البرجوازية وتؤكد الماركسية انه طالما لا توجد حرية (بشكل عام) فليس هناك ديمقراطية فوق الطبقات، ويعرف التاريخ مجتمعاً واحداً توجد السلطة فيه في يد الشعب وبه ديمقراطية حقه، ذلك هو المجتمع الاشتراكي والديمقراطية الاشتراكية حسب أصحابها تحقق في التطبيق قبل الحرية والمساواة وتؤدي مزايا الرئيسة بأنها تخلق الظروف الحقيقية لمشاركة كل المواطنين في ادارة الشؤون العام وتتيح الفرصة للتطور الحر للفرد وتوفر فرصاً غير محدودة لكل الشعب لإظهار مواهبه وقدراته.

ويرى الاشتراكيون في الديمقراطية ضمانه للحريات الاساسية التي تكتفي الدولة البرجوازية بمجرد الاعتراف بها كحرية التعبير والصحافة والاجتماع...الخ[٣٧].

لأن حرية الصحافة لن تمارس الا بعد التأكد من زوال امكانية تأثير رأس المال عليها وفقاً لوجهة النظر الماركسية فأن المجتمع الوحيد القادر على تحقيق الديمقراطية هو المجتمع الشيوعي الذي تختفي فيه كل انواع العبودية، وفي هذا المجتمع فأن الديمقراطية

---

[٣٦] علي الدين هلال، مصدر سابق، ص٤٤.

[٣٧] غاني بودبو، مصدر سابق، ص٤٣.

تختفي أيضاً فالديمقراطية كما يقول لينين ماهي الا شكل من اشكال الدولة ومن ثم فهي تفترض الاضطهاد وتطبقه ولكن مع استمرار الدولة في البقاء في مدة ديكتاتورية البروليتارية واستمرار الحاجة الى اساليب القمع التي كانت تستخدمها الرأسمالية فأن الفارق الاساس بينها وبين كل نظم الحكم السابقة هو ان ديكتاتورية البروليتارية تعني أضطهاد الاقلية بوساطة الاغلبية ففي تعبير اشكال ومؤسسات الديمقراطية ويتم توسيع نطاق التمتع بها للاغلبية، ففي المجتمع الرأسمالي لا يوجد سوى ديمقراطية الاقلية اما في جميع ديكتاتورية البروليتارية فأنه توجد لأول مرة ديمقراطية حقيقية لاغلبية الشعب يصحبها اضطهاد للاقلية[٣٨].

ان النظرة في الديمقراطية عموماً لفكرة مجردة ذات طابع انساني شمولي مطلق قابله للتطبيق كنموذج ثابت في كل زمان ومكان دون مراعاة الخصائص يعود في الحقيقة الى الجهل بمفهوم الديمقراطية نفسها من جهة والى الجهل في كيفية تطبيقها من جهة ثانية.

ان هذا الجهل بشقيه كثيراً ما وقعت فيه قيادات دول منظومة الدول الاشتراكية المنهارة، اذ عدت هذه القيادات ان الديمقراطية كنظرية وممارسة موقفاً سياسياً ارادوا ومن خلاله بناء مجتمع جديد بعيد عن كل مقوماته الداخلية والخارجية، هذه الرؤية في جهليها النظري والعملي هي التي اوقعت قيادات الاحزاب الاشتراكية في انحرافات مثل سيادة الحزب الواحد وتفتيت دور الجماهير الفعلي عن قيادة الدولة والمجتمع ومن ثم الوقوع في ما يسمى عبادة الفرد[٣٩].

نستطيع ان نستشف المفهوم الماركسي للديمقراطية في الدستور السوفيتي (السابق) الذي يقول في مادته الاولى "ان الاساس السياسي لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية هي مجالس السوفيت المؤلف من نواب الشعب العامل والتي نشأت واصبحت قوية

[٣٨] علي الدين هلال، مصدر سابق، ٤٥.

[٣٩] عدنان عويد، مصدر سابق، ص ٤٥.

نتيجة للانقلابات الذي ادى لاقصاء سلطة الاقطاعيين والرأسماليين مكن البروليتارية من فرض ديكتاتوريتها"[٤٠].

الخاتمة

تعد الديمقراطية في الوقت الحاضر معيار لشرعية كل نظام سياسي في العالم، لذا فأن جميع النظم السياسية تدعي بأنها ديمقراطية والغاية من وراء ذلك هو اكتساب شرعية وجودها وممارستها للسلطة، وبذلك فقد تعددت تعاريف الديمقراطية التي جاء بها الفقهاء ولكثرتها فأننا حاولنا في هذا البحث تصنيفها الى ثلاث مجموعات تتفق أو تدور حول فكرة معينة، قمنا بتحليلها ومناقشتها بغية الوصول الى تعريف جامع مانع.

وتعد فكرة الديمقراطية من اكثر المسائل اهتماماً ولا تزال تثير جدلاً واختلافاً كبيرين ويؤيد هذا ان الديمقراطية شعار يرفع على نطاق واسع مع اختلاف وجهات النظر مما ادى الى جعل هذه الفكرة يكتنفها الغموض ويشتد حولها الخلاف والجدل، ولفك اللبس الذي يحيط بهذه الفكرة وتوضيح معناها ذلك انه لا يمكن الحديث عن تطبيق فعلي وحقيقي للديمقراطية ما لم يتم تكريس لخصائص الديمقراطية. وهذا ما تطرقنا اليه ببحثنا هذا.

وانطلاقاً من الفقرة العامة والقائلة بأن الديمقراطية هي مبدأ عام فقد أختلفت مواقف الافكار السياسية تجاهها فالفكر السياسي الليبرالي يرى في الديمقراطية هي نظام تكون فيه العلاقات بين الافراد قائمة على مبدأين اساسيين هما الحرية والمساواة وتقوم الليبرالية على الايمان بالنزعة الفردية القائمة على حرية الفكر والتسامح واحترام كرامة الانسان وضمان حقه بالحياة وحرية الاعتقاد والضمير وحرية التعبير والمساواة امام القانون، ولا يكون هناك دور للدولة في العلاقات الاجتماعية.

أما مفهوم الديمقراطية في الفكر السياسي الماركسي ينحصر في "الطبقات الكادحة" وهي تقوم على اساس (الاقناع والاقتناع ثم طريق التشريع النابع من الارادة العامة) كما

---

[٤٠] د.حسن صعب، الديمقراطية الحقيقية تجسيد لقيم الاسلام الروحية، الاسلام والديمقراطية، العدد الثامن، السنة الاولى، كانون الاول، ٢٠٠٤، ص٢٢.

اكدوا على ان الديمقراطية والاشتراكية جزءان مترابطان لعقيدة واحدة وقالوا بعد امكانية الفصل بينهما.

وعليه فإننا في نهاية بحثنا هذا يمكن أن نستنتج ما يلي :

١- مثلما كانت الفلسفة اختراعاً يونانياً، فأن الديمقراطية كانت ابتكاراً يونانياً أيضاً، فقد أخذت مكانها في اللغة الاغريقية وانتقلت مثلها مثل الفلسفة إلى جميع اللغات بعد ذلك.

٢- أن لمفهوم الديمقراطية جاذبية خاصة جعلته يحظى بأهتمام كبير من قبل العلماء والمفكرين، ولم يخضع له أي مفهوم من المفاهيم السياسية أو الاقتصادية الأخرى. ويأتي ذلك مما لهذا المفهوم من مساس بجميع مرافق النشاط الإنساني، فالديمقراطية من وجهة نظرنا هي [نظام حكم بنظم علاقة الفرد بالسلطة تحقيقاً للحقوق والحريات العامة في الدولة] .

٣- إن من أبرز خصائص الديمقراطية بالمؤسساتية، امتلاك الوعي، المساواة، النسبية، وسيلة وليس غاية.

٤- من المنظور الماركسي تتحقق الديمقراطية عندما تسيطر الأغلبية وهي الطبقة العاملة في المجتمع الماركسي على السلطة والتي نظرت إلى حقوق الإنسان من منظور اقتصادي اجتماعي بخلاف المنظور الليبرالي الذي نظر إلى الحقوق من منظور سياسي.

٥- يعتقد الليبراليين أن مصلحة المجتمع هي نتاج عملية تجمع للمصالح الفردية، وعلى ذلك فأن تحقيق مصلحة الفرد يعني تحقيق مصلحة المجتمع ولذلك وقفت الليبرالية منذ بداياتها ضد تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وهذا بخلاف الرؤية الماركسية التي أنطلقت من هذه النقطة في ديمقراطيتها.

٦- يرى الفكر الماركسي أن الديمقراطية تقوم على تحقيق العدالة الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع من خلال التركيز على المجتمع ككل في كافة الأنشطة ومنها الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

المستخلص

يهدف البحث للتعرف الى التعريفات التي جاء بها الفقهاء والمفكرين للديمقراطية وهي عديدة ومتنوعة، ولكننا حاولنا تصنيفها الى مجموعات تدور حول فكرة معينة تولينا كلاً منها بالتحليل والمناقشة والتعرف الى خصائص الديمقراطية والتي تتمثل بالمؤسساتية، امتلاك الوعي، المساواة، النسبية، الانسانية، وانها وسيلة وليست غاية، وكذلك موقف الفكريين السياسيين، الفكر السياسي الليبرالي، والفكر السياسي الاشتراكي من الديمقراطية، ولأتمام هذه المهمة قمنا باستخدام المنهج التحليلي، ثم توصلنا في البحث الى ان كلاً الفكرين الليبرالي والاشتراكي يدعي الديمقراطية من اجل اضفاء الشرعية على المفاهيم التي بجملاتهما كما أصبحت اغلب الانظمة السياسية المعاصرة تنادي بتطبيق الديمقراطية وتدعي ان منهجها السياسي ديمقراطي في محاولة لترسيخ السلطة وتحقيق القبول الجماهيري.

Abstract

The research aims to diagnose the diversed definitions of the democraty by classifying them to groups first and then analyzing each one with discussion in order to diagnose the properties of the democracy which are; foundations, equality, humanity, consciousness. The research considers the democracy as a tool but not a goal, so it offered the concept of democracy in the two political thought; libratory so cabalism. To complete this task, the research used "analyzed step" and reached to affect that both liberty socialism thought calls the democracy to make its concepts and power legal and to get popular approval.